معهد الدين القيم

بإشراف الشيخ أبي الحسن علي الرملي

تفريغ دروس

(قواعد الأصول ومعاقد الفصول)

شرح الشيخ (أبي جلال رياض القريوتي) حفظه الله

الدرس رقم (١)

المستوى الثاني

التاريخ: السبت ١٢/شوال/١٤٤٠هـ

١٥/حزيران/٢٠١٩م

الدرس الأول من شرح قواعد الأصول ومعاقد الفصول

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أما بعد فإن خير الحديث كتاب الله وخير الهدي هدي محمد صلى الله عليه وسلم وشر الأمور محدثاتها وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار.

فهذا هو الدرس الأول لشرح قواعد الأصول ومعاقد الفصول للعلامة صفي الدين عبد المؤمن بن عبد الحق القطيعي البغدادي الحنبلي رحمه الله تعالى، وذلك ضمن برنامج المرحلة الثانية في معهد الدين القيم بإشراف شيخنا الفاضل أبي الحسن علي الرملي حفظه الله تعالى.

وبعد أن منّ الله علينا بشرح الورقات لإمام الحرمين الجويني رحمه الله تعالى فقد وقع اختيار الشيخ حفظه الله تعالى على متنٍ آخر أكثر تفصيلاً من متن الورقات وهو مع هذا مختصر أيضاً ولكنه يكاد يغطي معظم المباحث في أصول الفقه، وهو مع اختصاره سلس العبارة جيد الترتيب فهو مناسب لمثل هذه المرحلة من الطلب، ألا وهو متن قواعد الأصول ومعاقد الفصول للشيخ صفي الدين القطيعي الحنبلي فهو متن من متون الحنابلة، والمتن الذي مر معنا قبل؛ متن الورقات فهو من متون الشافعية.

وقبل أن نشرع في المتن نقدّم مقدمات عن المؤلف وعن المتون –متون الحنابلة– وعن هذا المتن وبعض الأمور الأخرى.

والمؤلف رحمه الله تعالى هو صفي الدين عبد المؤمن بن عبد الحق القطيعي البغدادي الحنبلي، ونجد ترجمته في عدد من كتب الرجال أهمها «**ذيل طبقات الحنابلة**» لابن رجب، «**الدرر الكامنة**» لابن حجر وغيرها.

وُلِد رحمه الله تعالى ببغداد فدرس على عدد من علمائها ثم رحل وطلب العلم في دمشق ومكة وغيرهما فلقي شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى وبينهما مراسلات وقد رثا شيخَ الإسلام ابنَ تيمية رحمهما الله تعالى، وقد صنف تصانيف عديدة منها كتابه: «**تحقيق الأمل في علمي الأصول والجدل**» وقد اختصره في هذا المتن الذي بين أيدينا وهو قواعد الأصول ومعاقد الفصول.

وتوفي رحمه الله تعالى سنة سبعمائة وتسعٍ وثلاثين من الهجرة في بغداد، فجزاه الله تعالى خيراً ورحمه الله تعالى.

والمقدمة الثانية: في كتب أصول الفقه، والذي سيمر معنا أن المؤلف يذكر بعض أسماء علماء الحنابلة في ثنايا هذا المتن فلعلنا نمر سريعاً على أهم مؤلفات الحنابلة والتي سيذكرها فيما بعد أو سيذكر مؤلفيها فيما بعد في هذا المتن، وإنما نذكر هذا من باب العلم بالشيء واعتباره كمقدمة للذين سيذكرهم فيما بعد ولعلنا نترجم لبعضهم في ثنايا الشرح ولكن باختصار شديد.

ومن أهم مؤلفات الحنابلة في أصول الفقه: «**رسالة في أصول الفقه**» للعُكبُري أبو علي الحسن بن شهاب العكبري، و«**العدة في أصول الفقه**» لأبي يعلى القاضي، و«**التمهيد في أصول الفقه**» للكلوذاني، و«**الواضح**» لابن عقيل.

ومن أهمها «**روضة الناظر وجنة المناظر**» صاحب هذا الكتاب هو ابن قدامة المقدسي؛ موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة وهو ذاته صاحب «**عمدة الفقه**» و«**الكافي**» و«**المغني**» و«**لمعة الاعتقاد**» و«**المقنع**» وأصل هذا الكتاب كما قلنا هو كتاب «**المستصفى**» للغزالي، فاختصره ابن قدامة رحمه الله تعالى وهذّبه في هذا الكتاب «**روضة الناظر وجنة المناظر**».

وأيضاً من الكتب المشهورة: «**مختصر روضة الناظر**» للطوفي، وكذلك «**أصول الفقه**» لابن مفلح، و«**التحرير**» للمرداوي ولعله من أشهرها وهو ذاته الذي اختصره ابن النجار في «**مختصر التحرير**» الذي سماه «**الكوكب المنير**» ثم شرحه في كتابه «**شرح الكوكب المنير**»، وكذلك من كتب الحنابلة «**غاية السول إلى علم الأصول**» لابن عبد الهادي رحمه الله تعالى.

أما هذا المتن الذي بين أيدينا: «**قواعد الأصول ومعاقد الفصول**» فهو كتاب اختصره المؤلف صفي الدين البغدادي رحمه الله تعالى من كتابه -كما ذكرنا- «**تحقيق الأمل في علمي الأصول والجدل**» وسيذكر هذا في مقدمته، وقد أشاد بهذا الكتاب عدد من أهل العلم قديماً وحديثاً، وعدّه ابن بدران من أنفع المتون في أصول الفقه وذلك لوضوح عبارته وحسن ترتيبه وتركيزه على مسائل أصول الفقه وقلة المباحث المتعلقة بعلم الكلام.

وذكر أحد محققي هذا المتن أنه وقع اختيار الشيخ محمد بن إبراهيم -سماحة مفتي المملكة في زمانه- وقع اختياره على هذا المتن ليكون مقرراً دراسياً على طلاب المعاهد العلمية التابعة له، وهذا يدل على أهمية

هذا المتن.

وقد كان مقرراً معنا في معهد الدين القيم أن نشرح «**لب الأصول**» لزكريا الأنصاري ولكن الشيخ علي الرملي حفظه الله تعالى وبعد مشورة بعض طلبة العلم قرر أن نشرح هذا المتن «**قواعد الأصول**» لعدة أسباب، منها:

- أن هذا المتن متوسط يصلح للمبتدئ أما «**لب الأصول**» فهو نوعاً ما أطول من قواعد الأصول لاحتوائه على مسائل لا طائل منها.
- ثم أن هذا المتن يتجاهل مؤلفه ذكر المسائل الكلامية والمقدّمات المنطقية الموجودة في «**لب الأصول**» والتي لا طائل منها في علم الأصول، وفعله هذا دليل على سلامة عقيدته رحمه الله تعالى وحسن مسلكه.
- ثم إن هذا المتن هو أسهل عبارة وبعيد عن التعقيد بعكس لب الأصول الذي يُعرَف بوعورة الألفاظ وصعوبة عبارته مما يتطلب من الطالب المزيد من الوقت في النظر والتأمل والبحث عن المعاني الصعبة.
- وكذلك المؤلف رحمه الله تعالى أحسن في ترتيب الأبواب والأقسام في هذا المتن بشكل طيب يساعد طالب العلم على ربط المواضيع بعضها ببعض بسهولة ويُسر ومثل هذا يسهل على طالب العلم تلقي المعلومة وفهمها.

أما بالنسبة لـ«**لب الأصول**» فمن أراد التوسع ودراسة لب الأصول فقد شرحها شيخنا الشيخ علي الرملي حفظه الله تعالى شرحاً ميسراً فكّ ألغازه وصعوبة عباراته بشرح ميسر، وهذا الشرح مُسجَّل وموجود في موقع الشيخ حفظه الله تعالى، لذلك من أراد التوسع في أصول الفقه بعد أن ينهي مرحلة التأصيل فله سماع دروس الشيخ فيما بعد.

وهذا المتن فهو مطبوع ومتوفر في المكتبات وقد وقفت على طبعتين له: الأولى بتحقيق الدكتور علي عباس الحكمي والأخرى حديثة بتحقيق الدكتور أنس اليتامى والدكتور عبد العزيز العيدان، وهذه النسخة الحديثة لعلها أقل سقطاً وأدق من النسخة الأولى مع أن النسخة الأشهر هي نسخة الدكتور علي عباس الحكمي لأنها كانت لفترة هي المحققة الموجودة، والذي سأعتمده في هذا الشرح هي النسخة الحديثة تحقيق الدكتور أنس اليتامى والدكتور عبد العزيز العيدان.

أما شرح هذا المتن فقد شرحه عدد كبير من أهل العلم، وممن شرح هذا الكتاب الشيخ ابن عثيمين رحمه الله تعالى ولكنه غير مكتمل؛ شرحه غير مكتمل وهو مطبوع، وقد شرحه كذلك الشيخ سعد الشثري حفظه الله تعالى والدكتور عبد الله الفوزان.

وسأعتمد في شرحي على عدد من الكتب منها هذه الشروحات وشرح شيخنا علي الرملي للب الأصول إذ كنت قد لخّصته أثناء الدراسة عليه، وكذلك سأعتمد على بعض كتب الحنابلة الموسعة في أصول الفقه مثل «**روضة الناظر**» و«**شرح الكوكب المنير**» وكذلك كتب غيرهم مثل «**مذكرة أصول الفقه**» للشنقيطي رحمه الله تعالى.

إلا أن الشرح بإذن الله تعالى لن يكون مفصّلاً بشكل طويل بل سيكون بإذن الله مناسباً لطالب العلم المبتدئ والمتوسط، وإذا مررنا على مسألة مرّت معنا في الورقات فإننا لن نسهب فيها كثيراً ولكن سنمر عليها بشكل أسرع مما كنا عليه في الورقات وذلك حتى نأتي على المادة بأكملها بإذن الله تعالى، إذاً لن نتركها بل سنمر عليها بشكل أسرع من المواضيع أو المسائل الجديدة التي ستمر معنا هنا.

وبقي أن نذكر أن شرح هذا المتن سيكون على قسمين الأول سنشرحه في هذه المرحلة وهي المرحلة الثانية ثم نكمل القسم الثاني منه في المرحلة التي بعدها وهي المرحلة الثالثة من الدراسة في معهد الدين القيم، والذي أرجوه من طلبة العلم أن تكون أسئلتهم المرسلة إلي متعلقة بالدروس التي تمرّ معنا وألا يستبقوا الأحداث، وذلك أن الأسئلة كثيرة ويصعب الإجابة عليها إلا بنوع من التنظيم -بارك الله فيكم.

والآن فنبدأ بمتن الشيخ رحمه الله تعالى، قال العلامة الشيخ صفي الدين القطيعي رحمه الله تعالى:

«بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ.. أَحْمَدُ اللهَ عَلَى إِحْسَانِهِ وَإِفْضَالِهِ، كَمَا يَنْبَغِي لِكَرَمِ وَجْهِهِ وَعِزِّ جَلَالِهِ، وَأُصَلِّي عَلَى نَبِيِّهِ الْمُكَمَّلِ بِإِرْسَالِهِ، الْمُؤَيَّدِ فِي أَقْوَالِهِ وَأَفْعَالِهِ، وَعَلَى جَمِيعِ صَحْبِهِ وَآلِهِ.

هَذِهِ «قَوَاعِدُ الْأُصُولِ وَمَعَاقِدُ الْفُصُولِ» مِنْ كِتَابِيَ الْمُسَمَّى بِـ: «تَحْقِيقِ الْأَمَلِ» مُجَرَّدَةً عَنِ الدَّلَائِلِ، مِنْ غَيْرِ إِخْلَالٍ بِشَيْءٍ مِنَ الْمَسَائِلِ؛ تَذْكِرَةً لِلطَّالِبِ الْمُسْتَبِينِ، وَتَبْصِرَةً لِلرَّاغِبِ الْمُسْتَعِينِ، وَبِاللهِ أَسْتَعِينُ وَعَلَيْهِ أَتَوَكَّلُ وَهُوَ حَسْبِي وَنِعْمَ الْوَكِيلُ الْمُعِينُ».

بدأ المؤلف كتابه بالبسملة وهو الأمر الذي مر معنا في الورقات وهو كذلك في غيرهما من مؤلفات، وكما بيّنّا في الورقات فالعلماء يبدؤون بهذا اقتداءً بكتاب الله تعالى واقتداءً بسنة رسوله صلى الله عليه وسلم في مراسلاته كما هو ثابت في الصحيحين من حديث ابن عباس عن أبي سفيان رضي الله عنهما.

و«**بسم الله**»: جار ومجرور متعلق بمحذوف يقدَّر فعلاً أو اسماً، ويُقدَّرُ بحسب مناسبته للمقام، فهنا كأن المؤلف يقول: بسم الله أكتب أو بسم الله كتابتي.

و«**الله**»: لفظ الجلالة هو من الأسماء التي تختص بالله سبحانه فلا يسمى به غيره مثل غيره من الأسماء التي يختص بها سبحانه كالرحمن والخالق والخلاق والرزاق وغيرها.

و«**الرحمن**» و«**الرحيم**»: اسمان مشتقان من الرحمة على وجه المبالغة وقد اختُلِفَ في التفريق بينهما على أقوال بين العلماء ومن أراد التفصيل فعليه بتفسير ابن كثير في تفسيره لسورة الفاتحة يفصِّل نوعاً ما وأيضاً نرجع إلى ما ذكرناه في الورقات بهذا الخصوص.

وقال المؤلف: «**أَحْمَدُ اللهَ عَلَى إِحْسَانِهِ وَإِفْضَالِهِ**» بعد أن بدأ بالبسملة ثنّى رحمه الله تعالى بالحمدلة وهذا أيضاً اقتداءً بالقرآن الكريم كما في سورة الفاتحة، افتُتِحَتْ بالبسملة ثم بالحمدلة.

و«**الحمد**» لغةً هو: نقيض الذم، وهو الثناء، وحمد الله هو الثناء عليه والذكر بالجميل على جهة التعظيم وهو الاعتراف للمحمود بصفات الكمال مع محبته وتعظيمه، الحمد: هو الاعتراف للمحمود بصفات الكمال مع محبته وتعظيمه، على ما أنعم على عباده من النعم التي لا تحصى، وقد أمرنا الله تعالى بحمده كما في كتابه: ﴿قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى﴾ فالحمد لله كثيراً كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه والحمد لله حمداً كثيراً مباركاً به كما يحب ربنا ويرضى على ما أنعم وأكرم وعلى هدايته لنا وعلى إلهامنا حمدَه وشكرَه.

وقوله: «**عَلَى إِحْسَانِهِ وَإِفْضَالِهِ**»: «**الإحسان**» ضد الإساءة ويراد به: الإنعام على الغير، كذلك يراد به: الإحسان في الفعل، فمن الإنعام على الغير قوله تعالى:﴿وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾ ومن الإحسان في الفعل كما في قوله تعالى: ﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾ أي أبدعه على أفضل صورة.

فالإحسان في العمل أي جعله حسناً، وهذا الذي ذكره هنا هو في حق الله تعالى؛ إحسانه إلينا، أما مقام الإحسان في حق العبد فهو ما ورد في حديث جبريل المعروف عندما قال النبي صلى الله عليه وسلم: «**الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك**»، و«**الإفضال**»: الزيادة في الخير، فالفضل الزيادة، قيل: الإفضال والإحسان بمعنى واحد، الله أعلم.

أما قوله: «كَمَا يَنْبَغِي لِكَرَمِ وَجْهِهِ وَعِزِّ جَلَالِهِ» أي يعني المؤلف أحمده حمداً كما يليق لكرم وجهه وعز جلاله، وهذا الحمد في الإجمال لأننا في التفصيل لا نحصي الثناء على الله عز وجل، لا أحد يستطيع أن يحصي الثناء على الله عز وجل على التفصيل لعجزنا عنه، ومنه الحديث المروي عن النبي عليه الصلاة والسلام في صحيح مسلم: «**لا أحصي ثناءً عليك، أنت كما أثنيت على نفسك**».

فلهذا قوله: «كَمَا يَنْبَغِي لِكَرَمِ وَجْهِهِ وَعِزِّ جَلَالِهِ» هذا من باب الإجمال وأنه الذي يليق بالله عز وجل لا من باب التفصيل فإننا لا نستطيع أن نحصي الثناء على الله عز وجل.

و«**العز**» لغة: هو القوة والغلبة، والعزة من صفات الله تعالى، والعزيز اسم من أسماء الله تعالى، وهو الذي لا مغالب له ولا مرام لجنابه، وهذا يدل على كمال قهره وغلبته سبحانه، و«**الجلال**»: العظمة والكبرياء.

أما قوله: «وَأُصَلِّي عَلَى نَبِيِّهِ الْمُكَمَّلِ بِإِرْسَالِهِ» «**الصلاة**» لغة: هي الدعاء، والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم إما صلاة الله عليه أو صلاة الملائكة وغيرهم عليه.

وأحسن ما قيل في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم هو ما ينقله العلماء مراراً في كتبهم مما رواه البخاري عن أبي العالية الرياحي في صحيحه معلقاً بصيغة الجزم قوله: «**صلاة الله ثناؤه عليه عند الملائكة وصلاة الملائكة الدعاء**» وكذلك غير الملائكة.

كذلك الصلاة من غير الملائكة هي الدعاء، فصلاتهم -الملائكة وغيرهم- على النبي صلى الله عليه وسلم هو دعاؤهم له، ودعاؤهم له أي أن يثني الله عليه في الملأ الأعلى كما قال ذلك بعض أهل العلم، وقد اقتصر المؤلف بالصلاة عليه فقط من غير التسليم وزاد بعض المحققين لفظ التسليم من كيسه في بعض النسخ.

والأولى ألا يقتصر على الصلاة عليه فقط أو التسليم فقط بل يؤتى بهما معاً كما ذكر النووي في شرحه على صحيح مسلم امتثالاً لقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ ولكن قد اقتصر بعض أهل العلم على الصلاة دون التسليم والله أعلم.

وقوله: «الْمُكَمَّلِ بِإِرْسَالِهِ»: أي أنه كامل صلى الله عليه وسلم، وتمام كماله بإرساله للناس كافة،

باصطفائه على الخلق، فاصطفاه الله تعالى على الخلق كما ورد في الحديث الصحيح: «**إن الله اصطفى كنانة من ولد إسماعيل واصطفى قريشاً من كنانة واصطفى من قريش بني هاشم واصطفاني من بني هاشم**» كما هو في صحيح مسلم.

فالنبي صلى الله عليه وسلم كامل بأخلاقه وعبادته ومعاملاته وبتبليغه الرسالة كما أُمِر، وباصطفاء الله له لتبليغها صلى الله عليه وسلم.

وقوله: «**الْمُؤَيَّدِ فِي أَقْوَالِهِ وَأَفْعَالِهِ**»: المؤيَّد من رب العالمين، فالمؤيِّد هو الله تعالى، يؤيِّدُهُ في أقواله وأفعاله صلى الله عليه وسلم، فأفعاله صلى الله عليه وسلم وأقواله حق، حتى في مسائل الاجتهاد فإنه يأتي الوحي بتأييدها إن كانت صحيحة والتي يكون فيها خطأ يأتي الوحي ليصححها كما حصل في قصة أسرى بدر.

وقوله: «**وَعَلَى جَمِيعِ صَحْبِهِ وَآلِهِ**»: أي وأصلي على جميع صحبه وآله، والصحب هم الصحابة، و«**الصحابي**» هو من لقي النبي صلى الله عليه وسلم وآمن به ومات على ذلك، و«**آل الشخص**» هم الذين ينتمون إليه بصلة وثيقة من القرابة أو نحوها.

فلفظ الـ«**آل**» يطلق ويقصد به آل بيت النبي صلى الله عليه وسلم المؤمنون منهم؛ من بني هاشم وبني عبد المطلب وزوجاته وذريته، وقد يطلق لفظ الـ«**آل**» ويقصد به جميع من آمن به من أتباعه صلى الله عليه وسلم من أهله وذريته والصحابة والتابعين ومن بعدهم.

وبعض أهل العلم على أن لفظ الـ«**آل**» إذا أُفرد في الذكر فإنه يدخل فيه جميع أتباع النبي صلى الله عليه وسلم من ذريته وأهله والصحابة ومن بعدهم من المؤمنين وأما إذا اجتمع لفظ الـ«**آل**» مع الصحابة والتابعين فهنا يدخل فيه قرابة النبي صلى الله عليه وسلم وذريته وأهله من المؤمنين فقط.

وبعض أهل العلم قال إن أحسن ما قيل في المراد بـ«**آل الرسول**» أنهم أتباعه على دينه هكذا بإطلاق، فإن أُفرد اللفظ فإنه يشمل كافة المؤمنين من أهل السُنَّةِ والجماعة.

وقيل: بل إن ذُكر الـ«**آل**» مع الصحابة والتابعين دخل الصحابة والتابعون أيضاً تحت هذا اللفظ،

فيكون هذا من باب عطف الخاص على العام، وأهل العلم على أن عطف الصحابة على الـ«**آل**» هو شعار لأهل السُنَّةِ خلافاً للروافض الذين يصلّون على الـ«**آل**» دون الصحب.

ثم قال: «**هَذِهِ «قَوَاعِدُ الْأُصُولِ وَمَعَاقِدُ الْفُصُولِ» مِنْ كِتَابِيَ الْمُسَمَّى بِـ: «تَحْقِيقِ الْأَمَلِ» مُجَرَّدَةً عَنِ الدَّلَائِلِ، مِنْ غَيْرِ إِخْلَالٍ بِشَيْءٍ مِنَ الْمَسَائِلِ**».

قوله: «**قواعد**» جمع قاعدة، ولغةً القاعدةُ هي الأساس، قواعد البيت أساساته، وفي الاصطلاح: هي الأحكام الكلية التي تُطبَّق على جزئيات متعددة تحتها، أما لفظ «**الأصول**»: فقد مر معنا الأصول في الورقات وسيمر مرة أخرى لاحقاً، و«**أصول**»: جمع أصل وهو ما يبنى عليه غيره، وفي الاصطلاح يطلق على الدليل الكلي.

والمراد بـ«**قواعد الأصول**» في قوله: «**قواعد الأصول**» أي: الأحكام الكلية التي تستخدم لاستنباط الأحكام الشرعية العملية، وهذه القواعد هي التي نستفيدها من دراسة علم أصول الفقه بحيث تمكننا من توظيف ما تعلّمناه في الفقه في استنباط الأحكام الشرعية العملية من الأدلة التفصيلية.

ونحن نقول «الأحكام العملية» ولا نقول «الفرعية» لما في ذلك من خلاف في المقصود بالفرعية؛ لأنهم يطلقون مثلاً على الأحكام المتعلقة بالصلاة بأنها «أحكام فرعية» مع أنها من الأركان الخمسة ولا يصح أن يقال عنها فرعية، وهذه التسميات طبعاً أُدخِلَت على العلوم الشرعية من قِبَل أهل الكلام ولذلك فالأولى تركها، لذلك نقول الأحكام الشرعية العملية ولا نقول الفرعية.

وقوله: «**معاقد الفصول**»: «**معاقد**» جمع مَعقِد: هو موضع العقد، وهو الشد والتوثيق، والمعقد أيضاً هو موضع العقد والاتفاق، والمَعقِد: المِفصَل، و«**الفصول**» جمع فصل: وهو الحاجز بين الشيئين، وفي الاصطلاح: هو اسم لجملة من المسائل وأنواعها، والفصل قطعة من الباب والباب قطعة من الكتاب، وهذا كله أغلبي كما مر معنا في الورقات.

وكأن المؤلف رحمه الله تعالى يعني بذلك أنه رَتَّبَه في فصول ثم جمعها ووثقها بعضَها ببعض، رتَّبها بشكل منتظم ومتوافق ليسهل الفهم، فالله تعالى أعلم بمراده.

ثم بَيَّنَ رحمه الله تعالى أن هذا المتن مأخوذ من كتابه «**تحقيق الأمل في علمي الأصول والجدل**» إلا أنه جرَّده من الدلائل، و«**الدلائل**» جمع دليل، فكان هذا المتن مجرّداً من الدلائل طلباً للاختصار، فلم يذكر الأدلة ولم يسهب في الاستدلال، ولكنه قال: «**من غير إخلال بشيء من المسائل**»، أي أنه مع أنه جرد المتن من الدلائل لكنه حافظ على ذكر المسائل التي لا بد منها حتى نفهم هذا العلم، فربما اقتصر على ذكر الراجح من الأقوال في بعض الأحيان مع أنه في أحيان كثيرة كما سيمر معنا يذكر الآراء في بعض المسائل.

وقال: «**تَذْكِرَةً لِلطَّالِبِ الْمُسْتَبِينِ، وَتَبْصِرَةً لِلرَّاغِبِ الْمُسْتَعِينِ**»: «**تذكرة**» أي حتى يذكر هذا الطالب المستبين، والمستبين هو الذي يطلب البيان أو الذي تبيَّنَ العلم، فهو بمثابة التذكير له، و«**تبصرة**»: أي ليبصّر الراغب المستعين فيوضح له ويفهمه، و«المستعين» هو الذي يحتاج إلى العون في الطلب.

فكأن معنى كلامه رحمه الله تعالى أن هذا المتن هو متنٌ مفيدٌ لطالب العلم المتوسط الذي حصّل شيئاً من هذا العلم فيحتاج للتذكير وأنه كذلك مفيد لطالب العلم المبتدئ والذي يحتاج إلى العون لنيل شيء من هذا العلم.

ثم قال: «**وَبِاللهِ أَسْتَعِين**»: و«**الاستعانة**» طلب الإعانة، وقدّم اسم الجلالة الله على الفعل وهذا أسلوب في اللغة يفيد الحصر فكأنه يقول: لا أستعين إلا بالله، وبالله أستعين، قدّم المفعول على الفعل ليفيد الحصر فكأنه يقول لا أستعين إلا بالله، فلعله تمثل بقوله تعالى: ﴿وإياك نستعين﴾ فتقديم المفعول يفيد الحصر والقصر.

وقال: «**وَعَلَيْهِ أَتَوَكَّلُ**»: والتوكل هو عبادة قلبية لكن لا بد من فعل الأسباب حتى لا يصير تواكلاً، «**التوكل**»: تفويض الأمور إلى الله والاعتماد عليه في جعل السبب مؤثراً، وليس أن الأمر كله من السبب بل التوكل هو تفويض الأمور إلى الله والاعتماد عليه في جعل السبب مؤثراً.

وكذلك قَدَّم «**عليه**» على الفعل «**أتوكل**» ليفيد الحصر كذلك، فكأنه يقول لا أتوكل إلا على الله، ودليل التوكل في قوله تعالى: ﴿وَعَلَى اللهِ فَتَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾، ﴿وَعَلَى اللهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾.

ثم قال: «**وَهُوَ حَسْبِي وَنِعْمَ الْوَكِيلُ الْمُعِينُ**» و«**الحسب**»: هو الكافي، أي الله تعالى هو الذي يكفيني كل شيء كما في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾، «**حسبي**»: أي هو الذي

يكفيني كل شيء -الله تعالى، «**ونِعمَ**»: نِعمَ فعلٌ ماضٍ جاء للمدح، «**الوكيل**»: هو المعتمَد عليه وهو الله وهو الموكول إليه أمر عباده، و«**المعين**»: هو الذي يعين عباده، ونكتفي بهذا القدر وفي المرة القادمة بإذن الله نبدأ بتعريف أصول الفقه بإذن الله تعالى، سبحانك اللهم وبحمدك نشهد أن لا إله إلا أنت نستغفرك ونتوب إليك.